المحاضرة الخامسة :السياسة الاقتصادية الكلية خلال مرحلة التنمية اللامركزية

عرفت السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى إنخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الإستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أي خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجباً إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال الفترة 1980-1989 تركيزاً على التحولات الجيدة التي يعرفها الإقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إتخاذ عدة إصلاحات تماشياً مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الإقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

1- المخططات التنموية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1984:

وعرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنموين هما: **المخطط الخماسي الأول 1980-1984، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعياً منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، سنحاول التطرق إلى المخططات والإصلاحات التي عرفتها هذه الفترة من خلال التالي:

1-1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984: وضعت الجزائر **مخططاً خماسيا***، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي إتبعتها الجزائر في الفترة السابقة من جهة، وآفاق عشرية التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1989، من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كماأنه يركز كثيراً على الإقتصاد في إدارة المارد النادرة، خصوصاً رأس المال، كما يركز أيضا على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية من جهة ثانية، وقد حدد المخطط أهداف أخرى نذكرها في:

* عرف هذا المخطط بشعار **" من أجل حياة أفضل"**، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المد، بهدف تخزين إستقرار البرنامج على المدى المتوسط وتفادي إعادة برمجة إستثمارات في المخطط السابق في المخطط اللاحق.

- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الإندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- ✓ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.
- ✓ تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وإمتصاص التأخر الكبير المتراكم،في بعض القطاعات، وتوفير شروط إستعمال أحسن لقدرات الإنتاج وتطويرها.
- ✓ تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والإجتماعية على كل التراب الوطني.
- ✓ تكييف شروط تنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات، وإستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.
- ✓ إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

من هنا نستخلص أن هذه الخطة كانت تهدف إلى الحد من الإختلالات التي طبعت الاستثمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على إعتمادات مالية لتمويل إستثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية، وهذا إضافة لعدم الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أنتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1980 إلى أن تصل تقريباً منعدمة في سنتي 1983و1985.

الجدول : يمثل* إستثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984 *(الوحدة: مليار دينار جزائري)

البرامج	برامج الإستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	1980-1984	مابعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
القطاع شبه المنتج	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
القطاع الغير المنتج	26.6	50.5	87.1	54.2	22.9

- *التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر،ص:50.*

إن درس التجربة السابقة يفرض على الجزائر أن نراعي طاقاتها في الإنجاز والتحكم في الموارد الخارجية المعبئة ونمو اكبر للمشاريع، فالبرنامج الذي تضمنه المخطط الخماسي الأول*(1980-1984) هو البرنامج الجديد، أي الاستثمارات المخصصة لفترة(1980-1984)*، ومن خلال الجدول أعلاه قد بلغت حصة قطاع الصناعة 32.21 ملياردج من إجمالي الاستثمارات الجديدة، وهو مايدل على أن السياسة التنموية الجديدة أخذت في توجيه الاستثمار نحو الصناعات الأخرى، عوضاً عن الفترة السابقة، التي أخذت فيها المحروقات حصة الأسد من البرنامج المسطر، والملاحظ أيضاً من خلال المخطط أن الدولة أعطت إهتماما بقطاع الفلاحة والقطاع الغير المنتج والقطاع شبه المنتج حيث استحوذت على41.6 و13.4و50.5 مليار دج على التوالي.

1-2- المخطط الخماسي الثاني1985-1989: في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وإستقلالية قرارات الدولة لاسيما في التوازنات المالية والخارجية.

وقد خص هذا المخطط بإعتماد يقدر بـ828.38 مليار دج، كما خصصت مانسبته 55% من النفقات خصصت لإنهاء البرنامج الجاري إنجازا إلى غاية 1984، ولهذا سنحاول التعرف على نسب هياكل المصاريف المتراكمة للبرنامج الخماسي الثاني لكل قطاع على حدى وهذا حسب الشكل التالي:

الشكل رقم : يمثل *نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989*

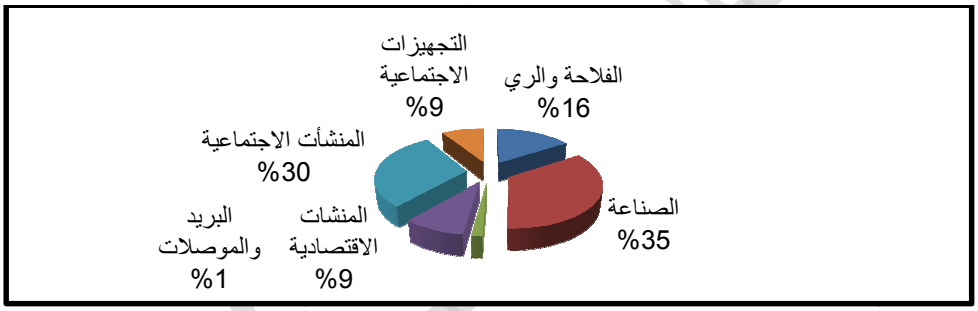

- التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1984-1989)**، جانفي 1985، الجزائر، ص:173.

فمجموع المصاريف المتراكمة للفترة 1985-1989 قدرت بـ550 مليار دج، ومن خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة اخذ حصة الأسد بنسبة 35% من إجمالي المصاريف المتراكمة بمصاريف قدرت بـ174.2 ملياردج ، في حين أن ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيراً سواء بالنسبة للتقديرات أوالإنجاز، أما فيما يخص قطاع المنشأت الإجتماعية فقد خصص له 30% من إجمالي المصاريف، يليه قطاع الفلاحة والري فحصتها 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 16% تقريباً من النفقات الإجمالية، وهذا تعبير على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة والري.

أما باقي القطاعات(المنشأت الاقتصادية، المنشات الإجتماعية، البريد والموصلات)، وحسب تقرير برنامج المخطط فقد تحصل على النسب التالية من مجموع المصاريف المتراكمة للفترة الحالية والفترات السابقة 9%، 30%، 9% على الترتيب.

3- إنعكاس الأزمة النفطية لسنة 1986 على التوازنات الاقتصادية والمالية:

غير أن الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الثاني عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الإنفجار الإجتماعي سنة 1988، ومن أبرز هذه التعقيدات أيضاً إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل أسعارها إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986 بعدما كانت 29.1 دولار للبرميل سنة 1985، و32 دولار للبرميل سنة1984، هذا الوضع الصعب إنجر عنه إنخفاض عائدات صادرات قطاع المحروقات فقد إنخفضت من 12.70 مليار دولار سنة 1985إلى7.68 مليار دولار سنة 1986، فالإنخفاض من سنة 1985إلى سنة 1986 قدر بقيمة5.02 مليار دولار وهو مايعادل 40%، هذا الإنخفاض الرهيب في الأسعار والعائدات البترولية جعل الجزائر تخسر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي 50% من قيمته إتجاه العملات المتداولة، كما عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل نتيجة الظروف السائدة لتصل إلى 26.07 مليار دولار سنة*1989*.

الشكل رقم: يمثل تطور المديونية الخارجية وخدماتها في الجزائر للفترة 1985-1989 (مليار دج)

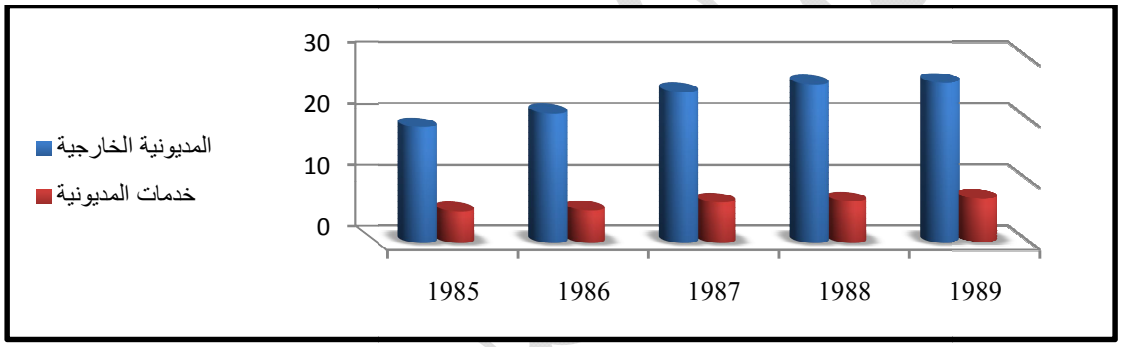

- *بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004،ص: 181.*

إبتدءاً من سنة 1986 تغير الوضع بعد إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية إذ أصبحت الجزائر تعاني من مشكلة نقص الأموال بالعملة الصعبة وبالتالي عدم قدرتها على التسديد في الأوقات المحددة، وهنا بدأت المديونية الخارجية إلى الإرتفاع، والملاحظ من الشكل اعلاه أنها إنتقلت من 18.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 21.1 مليار دولار سنة 1986 و24.6 مليار دولار سنة 1987، ولم تتوقف عن الإرتفاع إلى غاية منتصف التسعينات عندما لجأت الجزائر إلى جدولة إعادة ديونها، والملاحظ من خلال الشكل أعلاه إرتفاع خدمات المديونية نتيجة لإرتفاع المديونية حيث إنتقلت من 5.128 مليار دولار سنة 1985 إلى 5.275 مليار دولار سنة 1986 و6.545 مليار دولار سنة 1987، وإستمرت في الإرتفاع حتى بلغت في سنة 1991 قيمة 9.508 مليار دولار، وبذلك إستحوذت المديونية وخدماتها على مداخيل الصادرات التي تشكل فيها صادرات المحروقات أكثر من95%، وعندما نقارن نسبة خدمات المديونية إلى الصادرات نجدها فاقت النسبة 50% دليل على أن الوضعية لاتعبر عن الإرتياح، مع العلم أن هذه النسبة بلغت 51% سنة 1986 و54.4% سنة 1987 و80.3 سنة 1988 وبقيت في التصاعد المستمر

إلى غاية النصف الأول من التسعينات، حيث بلغت في إحدى الفترات92.3% ، أما الأسباب التي أدت إلى إرتفاع خدمات المديونية فتتمثل فيما يلي:

- ✓ إنخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسب إنخفاض أسعار البترول وإنعكس ذلك على نقص النقد الأجنبي ومنه ضعف القدرة على التسديد وبالتالي تراكمت المديونية وخدماتها.
- ✓ إرتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب ظهور الركود الإقتصادي العام على مستوى المؤسسات الإقتصادية العمومية.
- ✓ إنخفاض سعر الدولار الأمريكي.
- ✓ إرتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة وإنخفاضها في البلدان مما أدى إلى إرتفاع مخزون المديونية وخدماتها.

الأستاذ احمد نصير

المحاضرة السادسة : الجيلين الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية

1- الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية:

تسعى جل الاقتصاديات إلى تحقيق التنمية، حيث حضيَّ هذا الموضوع باهتمام كبير وذلك بهدف معرفة مصادرها وأساليب تحقيقها وكيفية استدامتها والعوامل المدعمة لها، وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية، حيث عمدت الكثير من الدول النامية إلى التخلي على نظام التخطيط المركزي وتبني نظام اقتصاد السوق، في خطوة منها لتحقيق التنمية.

هذا التوجه والذي أصبح ضرورة تنادي بها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وذلك بالتدرج وفق تطبيق برامج التعديل والإصلاح الهيكلي والتثبيت والاستقرار الاقتصادي والمعروفة بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية التي أقر بنودها"**إجماع واشنطن** " ظهر على إثر المديونية الخارجية سنة 1982التي عانت منها معظم الدول النامية، حيث يعتبر الاستقرار والتحرير الاقتصادي والخوصصة من أبرز مقومات الجيل الأول إذ تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار ومعالجة الإختلالات التي أصابت الدول النامية على مستوى اقتصادياتها الكلية.

إلا أنه وبعد تقييم لتجارب إصلاحات الجيل الأول اتضح عدم كفايتها واقتصار أوجه التحسن فيها على الجوانب النقدية والمالية في حين لم تشهد الجوانب الاجتماعية تقدما واضحا حيث تم تسجيل نتائج جد ضعيفة وسلبية في بعض الأحيان على هذا المستوى، هذه النتائج دلالة على وجود حلقة مفرغة لم تستطع إصلاحات الجيل الأول تناولها أوالإشارة إليها، فقد أثبتت الدراسات الميدانية في العديد من الدول بأن فشل برامج الإصلاحات السابقة يعود أساسا لافتقاد هذه الأخيرة لمحور الإصلاح المؤسسي الذي يعتبر أساس وسبب نجاح دول شرق آسيا التي لم تطبق بنود إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين.

من هذا المنطلق تم اعتماد صيغة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية تهتم بالإطار المؤسساتي والاجتماعي أُطلق عليها بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية أو ما بعد إجماع واشنطن"**إجماع واشنطن الموسع**".

وكغيرها من الدول النامية عانت الجزائر،والتي تميزت بخصائص مشتركة فعلى غرار حضور الدولة، تشابه نماذج التنمية ...الخ، من هشاشة اقتصادياتها اتضحت أكثر غداة الأزمة البترولية الدولية سنة1982، التي انجر عنها مشاكل واختلالات هيكلية تخبطت فيها هذه الدول جعلت المؤسسات المالية الدولية تتدخل لاقتراح سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي محاولة إيجاد حلول للتحدي الذي تمر به الدول المغاربية وهو كيفية الانتقال من نظام اقتصاد ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي مبني على اقتصاد السوق ويهدف بالأساس إلى إحداث فائض في الدخل وخلق فرص التشغيل، حيث امتدت فترة إصلاحات الجيل الأول إلى ما يقارب عشر سنوات بدءًا من الثمانينات.

2.الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني تعتبر تكملة للإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة ما بعد إجماع واشنطن ومنهم من يفضل عبارة "**إجماع واشنطن الموسع**".

وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات و الذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.[2]

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات) ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا وفي الدول الاشتراكية سابقا كما في آسيا، كان واضحا مما جعل المؤسسين يصممون على تحليل الفشل.

هناك محوران أساسيان تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية و الدولية وكذا بعض الاقتصاديين وهما **الإصلاحات المؤسساتية** و**محاربة الفقر**.

<u>وأعمال واشنطن الموسع:</u> طرحها الاقتصادي داني رودريك (2003) و(2004) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون.

يحتوى إجماع واشنطن الموسع 10 بنود وهذا حفاظا على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي، وهي تتراوح من مكافحة الفساد و الحكومة إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، و الجدول التالي يوضح بنود الإجماعين الأول والثاني.

الجدول رقم يمثل: إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجمـاع واشنطن	إجمـاع واشنطن الموسـع
1- انضباط المالية العامة	11- حوكمة الشركات
2- إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12- مكافحة الفساد
3- الإصلاح الضريبي	13- مرونة أسواق العمل
4- تحرير أسعار الفائدة	14- الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية
5- سعر صرف تنافسي	15- الانضمام إلى الرموز و المعايير المالية الدولية
6- تحرير التجارة	16- فتح حساب رأس المال بحذر
7- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر	17- أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة
الداخل	18- استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
8- الخوصصة	19- شبكات الأمان الاجتماعي
9- إلغاء القيود	20- محاربة الفقر
10- حماية حقوق الملكية	

Source: Dani Rodrik, Growth strategoes, august 2004.
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html(24-12-2009).

إذن هذه الإصلاحات العشر الجديدة التي جاء بها داني رودريك والتي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة والتي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار و الخوصصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية.
سادت المفاهيم المستمدة من إجماع واشنطن كأساس للإصلاح التنموي، الحد من الرقابة، حرية التجارة، الخصخصة، تحرير حساب رأس المال، تقويم أسعار الصرف، الاهتمام الضئيل بدور المؤسسات في المراحل الأولى من الثمانينيات وانحصار دور الدولة على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير التعليم والأمن والدفاع ...الخ، إلا أنه وفي نهاية القرن ظهرت وجهات نظر اقتصادية أكثر توازنا بعد فشل سياسات إجماع واشنطن في تحقيق الأهداف الاقتصادية تدعو إلى الاهتمام بثلاث محاور رئيسية:

- أفكار الجيل الثاني من الإصلاح بسبب فشل آلية السوق و الخصخصة في التجربة الروسية، و الاقتناع بضرورة الحاجة لدعم مؤسسي تنظيمي من الدولة؛

الأستاذ أحمد نصير

المحاضرة السابعة : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1986-1999

مرت الجزائر بنوعين من الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في:

1- المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري1986-1994:

هناك عدة عوامل دفعت الإقتصاد الجزائري إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية للتحول إلى إقتصاد السوق مست القطاع البنكي سنة 1986 وكذا الإصلاح الزراعي سنة 1987 ومنح المؤسسات العمومية الإستقلالية وجعلها تخضع للقانون التجاري في سنة 1989، ولعل أهم هذه الدوافع هي إرتفاع التضخم مع بداية سنة 1989، ثم برز هيجانه بعد تحرير الأسعار سنة 1994 ليحقق التضخم بحلول نهاية شهر ديسمبر 1994 نسبة 39%، ومن بين الأسباب التي أدت إلى الإرتفاع خلال الفترة 1989- 1994 نذكرها في التالي:

- هو الإعتقاد الواسع في النظرية المظللة للخمول التضخمي، والذي كان فعلاً العامل الأساسي لإخفاء عدم نجاح السلطات النقدية في إيقاف الزيادات الرهيبة في الأسعار.
- هو ظهور عجوزات الميزانية أين كان لبنك الجزائر إستقلالية رمزية فقط وأين لم تكن عمليات تمويل الدين بعد ممكنة.

إلا أن الهبوط الفعلي لمعدلاته لم يظهر إلا بعد سنة 1997 عندما قارب نسبة 6.1%، ففي اغلب الحالات لم تكن الشرارة الأولى للتضخم مرفوضة لأنها تقلل من عبء المديونية الموروثة عن عهد التخطيط المركزي والذي كان معتمداً على الأسعار الخاطئة.

أما العوامل الخارجية التي أدت إلى الإصلاحات خلال الفترة إرتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي وإنخفاض المقدرة الإقتراضية للبلاد، بسبب إنخفاض إحتياطاتها، ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي إنخفاض أسعار البترول سنة 1986، ولقد إهتمت بعض النماذج بتأثير تغيرات أسعار المحروقات على الإقتصاديات الوطنية ولعل أهم هذه النماذج هو ماأصطلح تسميته **بالمرض الهولندي***، حيث أن المشكلة الرئيسية التي يطرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى إختلالات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، وهذا ماجرى في حالة الجزائر، حيث يقترح هذا النموذج بديلاً يتمثل في القبول بمستوى رفاهية أدنى مع هيكل إنتاجي متزن، وعند تطبيق النموذج في الجزائر ومع تكيف الإقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في توزيع التشغيل، القيمة المضافة والأسعار النسبية.

* أو مايعرف:Dutch disease أو la maladie hollandaise، هذا النموذج تمت صياغته من طرفR.G Gregory و W.M cordon ، حيث يهدف هذا النموذج إلى شرح أثر الزيادة في حصيلة الصادرات من المواد الأولية على التوزيع القطاعي للإنتاج، وإرتبط هذا النموذج بالغاز الطبيعي ولنفط لهولندا وبحر الشمال خلال الصدمتين البتروليتين.

2- الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994:

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989 كان من وراءها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ماأستوجب الإستنجاد بالهيئات الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغيرات المناسبة، وهذا بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989 قامت الجزائر بتوقيع مجموعة من الإتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع الصندوق النقد الدولي ، وهذا من خلال برنامج التثبيت•.

2-1- الإتفاق الاستعداد الائتماني الأول1989:** لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ***في إطار اتفاق STAND BY، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر بـ: 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ، وهو مكمل للإتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية وخدماتها وسحبته الجزائر في نفس السنة على أن تاريخ إستحقاقه من 3 إلى 5 سنوات، فكان مجموع الفروق الممنوحة 560 مليون دولار.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدّل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أنّ الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أنّ الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

2-2- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991: فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 ومدته ثمانية عشر شهراً ويتعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار، مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات، تمهيداً للإنتقال إلى إقتصاد السوق.

• برامج التثبيت أو سياسات التثبيت وإختص بها الصندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية إنكماشية.

** هذا الإستعداد أعطى الأولوية لفعالية السياسة النقدية، قبل هذا الإصلاح المشار إليه، ولم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لوجود تداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف الوساطة المالية.

*** حقوق السحب الخاصة نقد إحتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية(ذهب، دولار...إلخ) إستحدثها الصندوق النقدي الدولي 1986 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر بإقتراح في هذا الصدد.

2-3- الإتجاه الغير الأصولي لسياسة الإقتصادية الكلية 1992: وهي المحاولة الثالثة لتحقيق الإستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 92-1993، حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، وكانت هذه المرحلة اللاءات الثلاث*، حيث أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائري لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 وحاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولاً بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة للأهداف التي يتم البحث عنها، حيث ان قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين، كماأن عجز الموازنة العامة بلغ 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ إنخفاض الصادرات من المحروقات من 9994.10 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796.9 مليار دولار سنة 1993، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره 30.4 مليار دولار تم تمويله بإستهلاك إحتياطات الصرف، كماأن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993، وأما هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم المقدرة على الدفع إبتداءً من سنة 1994.

2-4- الاتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994**: لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي:

- ✓ الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993.
- ✓ الاختلالات المالية الداخلية(عجز الميزانية الدائم).
- ✓ عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر بـ:76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، وزّع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها ما يلي:

تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%.

- ✓ بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

---

* لاتنخفض قيمة الدينار،لا لإعادة الجدولة، لا للخوصصة.

** عرف هذا الإتفاق ببرنامج الإستقرار الإقتصادي قصير المدى وذلك بين أيار 1994 وآذار 1995.

- ✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي(الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- ✓ الإحتفاظ بحد أدنى من الإحتياطات الدولية والناتجة عن عملية إعادة الجدولة وكذلك القروض المحصل عليها من مختلف المصادر.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحدّدت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

2-5- نتائج برامج التثبيت على مستوى السياسات الإقتصادية: ومن أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد إنتهاء تطبيق هذه البرامج فقد كانت مايلي:

2-5-1-السياسة الإقتصادية الكلية على الصعيد الخارجي: كان من شأن برنامج الإصلاح الإقتصادي أن يساعد على تصحيح وتسوية مستوى الأسعار النسبية، كما يسمح بإنفتاح الإقتصاد الجزائري على الخارج.وهكذا فقد كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية تهدف إلى منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتميزت هذه المرحلة بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة، وبدأ تطبيق هذا البرنامج سنة 1990 ، ثم بعد ذلك بادرت السلطات النقدية بإجراء التخفيضات الرسمية الأولية للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في سبتمبر عام 1991 ، وقد قدرت نسبة التخفيض بحوالي 22 % حيث انتقل سعر الدينار من 17.8 DZD مقابل 1 دولار، في شهر نوفمبر لنفس السنة،

وكان هذا البرنامج يهدف إلى التقليص من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، بالإضافة إلى البحث عن تحقيق قابلية تحويل الدينار لأغراض المعاملات التجارية*.

2-5-2- السياسة الإقتصادية الكلية على الصعيد الداخلي: منذ 1989 أعيد الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد، خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض لسنة 1990 ، بحيث تحولت السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي كان يعتبر في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر، وقد حددت لها أهداف أساسية منها : امتصاص السيولة المفرطة في الإقتصاد الوطني من جهة، وجعل نمو عرض النقود متماشيا مع أهداف الإنتاج الإقتصادي من جهة أخرى. قدرت نسب السيولة في الإقتصاد الوطني بـ 91.56 سنة 1988 ، وقد أصبحت تقدر بـ 49% سنة 1992 وعليه نرى أن نتائج هذه السياسة بدت مقبولة لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة، إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم. ويمكن تفسير ظهور هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الإقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991.

* أجلت قابلية تحويل الدينار بسبب ضعف إحتياطات الصرف انذاك.

3- برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998*:

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطاباً جديداً للنوايا تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام إتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998، وتتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد إستيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.
- ✓ مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.
- ✓ خفض العجز في الحساب الجاري الجزائري من9.6% من الناتج المحلي الخام سنة94 /95 إلى 2.2% سنة 98/97.

ولقد تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كماأن إرجاع توازن المدفوعات كان هدفاً رئيساً للصندوق، وذلك من أجل دعم الملاءة المالية للدولة تجاه الدائنين.

ومن أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على مستوى السياسات الإقتصادية:

3-1- إستعادة التوازنات الخارجية: تجسد ذلك في إرتفاع إحتياطي الصرف إلى 8.9 مليار دولار في أيار 1998في حين لم تكن **تتجاوز 1 مليار دولار** في نهاية آذار 1993 ، كما تم التحكم في تطور المديونية الخارجية وذلك بإستخدام موارد الصندوق المتاحة، كما يظهر تحسن الوضعية الخارجية من خلال تحسن الميزان التجاري نتيجة إرتفاع أسعار النفط من جهة وتراجع الواردات من جهة أخرى.

3-2- تحسن مؤشرات المالية العامة: والجدول التالي يظهر تطور المالية العامة خلال الفترة:

الجدول يمثل : تطور المالية العامة (1994-1998)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الإيرادات العامة من الناتج%	29.5	30.6	33.4	36.2	-
نسبة النفقات العامة من الناتج%	31.4	30.0	29.4	33.6	-
نسبة الرصيد الإجمالي من الناتج%	4.4-	1.5-	2.9	2.4	3.6-
الرصيد الإجمالي للخزينة (مليار دولار)	65-	28-	70	66.1	100-

source *:Abed Elmajid Bozidi,**les années 90 de l économie Algérienne,** ENAG éditions,Alger,1999,p:52.*

عرفت الفترة (1994-1998) سياسة حذرة في إدارة المالية العامة، ففي الوقت الذي كانت فيه الإيرادات سائرة في طريق الإرتفاع كانت النفقات العامة تنخفض، والنتيجة هي تسجيل فائض بـ70 مليار

* برامج التصحيح الهيكلي(إتفاق التمويل الموسع)، يختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي.

دينار سنة 1996 و66.1 مليار دولار سنة 1997، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت العودة إلى التمويل بالعجز سنة1998، وذلك بعد نهاية الإلتزام الذي يربطها مع الصندوق النقدي الدولي وهذا مايفسر ظهور عجز الموازنة سنة 1998 بقيمة 100 مليار دينار.

3-3- التحكم في المؤشر العام للأسعار: فقد عرفت معدلات التضخم تراجعاً كبيراً خلال هذه الفترة، فأنخفض معدل التضخم إلى حدود 16.5% عند نهاية 1996، وبلغ سنة 1997 معدل 6% و5.1% *سنة 1998*، نتيجة الإجراءات والتدابير الصارمة للبرنامج، بعد أن كان في حدود 29% نهاية سنة 1994.

3-4- تحسن شروط تمويل الإقتصاد الوطني: وذلك بفعل تراجع أسعار الفائدة وعملية التطهير المالي للمؤسسات والمصارف، فقد إنخفض سعر الفائدة من23% سنة 1994 إلى 11%، ومن جهة أخرى أعيد تمويل المؤسسات العمومية وذلك عن طريق شراء الديون المستحقة عليها، كما إستفادت المصارف من هذه العملية أيضاً، والشكل الموالي يمثل تطور معدلات النمو حسب القطاعات *خلال الفترة 1993-1998:*

الشكل رقم (4-5) : تطور *معدلات النمو حسب القطاعات للفترة 1993-1998* (%)

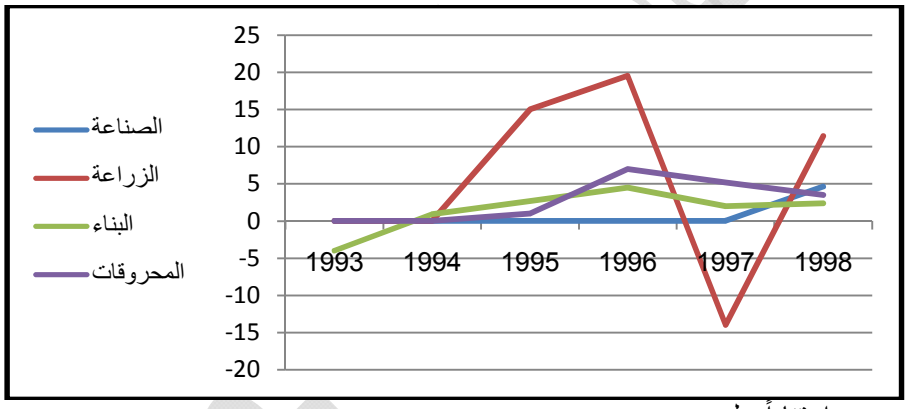

المصدر: بناء شخصي إستناداً على:

*-Abed Elmajid Bozidi,**les années 90 de l économie Algérienne,** ENAG éditions,Alger,1999,p:52.*

فبعد الركود الكبير الذي عرفته سنة 1994، عاد النمو من جديد، رغم إعتماده على قطاعي المحروقات والزراعة، وهما قطاعان لايتم التحكم فيهما مما يجعل الإقتصاد معرضاً للأزمات في أي لحظة، والملاحظ من خلال الشكل التحسن في معدلات النمو للقطاعات الأربع، ففي قطاع الصناعة كان معدل النمو سالب سنة 1993 أي يقدر بحوالي-1.3% ليحقق سنة 1998 معدلاً يقدر بـ4.6%، أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو قدر بحوالي- 3.7% ليرتفع معدل النمو سنة 1998 ليصل إلى 11.4%، اماقطاعي البناء والمحروقات فقد حقق سنة 1993 معدلات نمو قدرت بـ-4%و-0.8% على التوالي، ليحققا سنة 1998 تحسناً قدر بـ2.4%و 3.5% على التوالي.